اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣٠٠	١٣١٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

وقائع (طاولة المدى المستديرة)

موازنة العراق الفدرالية للعام ٢٠٠٧

القسم الثالث

"بعد انجاز الباحثين د. ماجد الصوري ود. ابراهيم الورد تلاوة ورقتي العمل اللتين تقدما بها، تهيأ المعقبان الباحث مكي محمد ردام و د. هناء عبد الحسين الطائي لتقديم تعقيبهما على ورقتي العمل وقد جاء في التعقيب الذي تلاه الاستاذ ردام بعنوان (المنهاج الاستثماري السنوي.. كشف لواقع السياسة الاقتصادية وتوجهاتها) ما يأتي:"

بلغت تخصيصات المنهاج الاستثماري لعام٢٠٠٦ المنصرم١٠,٧٧٢مليار دينار ويمثل نسبة ٢١,٢٪ من اجمالي الموازنة العامة لنفس السنة، احتل قطاع النفط الجزء الاكبر وقدره (٦,٤٥١) مليار دينار اي بنسبة ٢١,٢٠٪ من حصة تخصيصات المنهاج الاستثماري ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة الى دمج حصتي قطاع الصناعة وتطوير الطاقة الكهربائية في فقرة واحدة.

وجاءت التخصيصات لبقية القطاعات الاخرى لتشكل نسباً اقل من القطاع النفطي كالاتي :١- المباني والخدمات ٨,٢٪ .٢- النقل والمواصلات٦,٥٪ ٣- القطاع الزراعي٢,٢٪ ٤- التربية والتعليم١,٩٪٥- تنمية الاقاليم١٣,٩٪ فالتطور الاول في تخصيصات المنهاج الاستثماري لعام٢٠٠٧ جاء بزيادة قدرها٢ ترليون دينار عن تخصيص العام الماضي٢٠٠٦،اذ بلغت ١٢,٦٥٦. مليار دينار بنسبة زيادة سنوية قدرها١١,٧٪.

- اما التغير الثاني فهو عدم ظهور تخصيصات لبعض القطاعات مثل النقل والمواصلات والقطاع الزراعي في المنهاج الاستثماري.

- فرد فقرة خاصة بقطاع الكهرباء بمبلغ١,٧٤٥ للعام الجديد.

- ظهور تخصيصات لقطاعات كانت مدمجة ولم تكن قد ظهرت عام٢٠٠٦ وهي الصحة بمبلغ٤٣٠ مليار دينار بنسبة٣,٤٪ من اجمالي المنهاج الاستثماري ووزارة البلديات والاشغال العامة بمبلغ٤٢٥ مليار دينار اي بنسبة ٣,٣٦٪ من اجمالي المنهاج لعام٢٠٠٧ والاعمار والاسكان بمبلغ قدره٤٢٢ مليار دينار بنسبة٣,٣٪ من تخصيصات المنهاج الاستثماري للسنة الجديدة.

هذه المعطيات الرقمية للمنهاج الاستثماري الجديد تشير الى عدد من الحقائق ابرزها: ١- تغير مفردات جدول المنهاج الاستثماري الجديد عن سنة٢٠٠٦ والسنوات التي سبقتها يضيف صعوبة قياس التطورات الحقيقية الرقمية والمالية وكذلك الاضافات المادية التي تم تحقيقها، او لم يتم او ما سيتم تحقيقه عند المقارنة.

٢- اعلان المنهاج الاستثماري ، ضمن الموازنة العامة للبلاد يمكن الباحثين والمختصين من رؤية اكثر وضوحاً في التحليل والتقييم.

٣- زيادة الانفاق الاستثماري بمقدار٢ ترليون دينار في العام السابق يؤشر خطوة ايجابية في قراءة صحيحة لاعادة البناء الارتكازي والقواعد القطاعية المهدة لاصلاح الاقتصاد العراقي.

٤- ربط موضوع التضخم النقدي بتوقف العملية الانتاجية في القطاعات المنتجة الصناعية والزراعية والخدمية ، دليل جدي على اعتماد سياسة اقتصادية يجب تثبيتها وتطويرها على الصعيد النظري والتطبيق لمؤسسات الدولة الاقتصادية.

٥- تشخيص اعتماد ميزانية الدولة العامة على ايرادات من مبيعات النفط الخام بنسبة٩٧٪.

٦- استمرار بقاء وغلبة النمط الاستهلاكي على النمط الانتاجي للاقتصاد العراقي ، واعتماده الاستيراد سياسة لسد الاحتياجات المحلية ، هو تكريس لاحدى السمات السلبية لاقتصادنا وهي صفة الريعية التي تشكل الغذاء الرئيس لنمو التضخم المستورد ، كما شخص ذلك السيد وزير التخطيط ، عند اعلان المنهاج الاستثماري.

٧- تخصيص مبلغ٨ مليارات دولار من الميزانية العامة لمتطلبات الامن والدفاع اضافة الى تخصيصات البطاقة التموينية ، وشبكة الحماية الاجتماعية تضفي على الميزانية العامة بشكل عام والمنهاج الاستثماري بصفة خاصة ، صفة ميزانية الظروف الطارئة ، ما يحدد نظرتنا الى تغيير محددات الواقع الاقتصادي بمنظار الاولويات الواقعية ومتطلباتها.

ونحن نناقش (ميزانية مشاريع المنهاج الاستثماري) لعام٢٠٠٧ وهي بمثابة خطة سنوية لتحسين اداء الواقع الاقتصادي ، تهدف الى صناعة المقدمات المادية للاصلاح الاقتصادي المنشود بوصفه جزءاً من خطة اكبر بحجمها ومساحتها مرتبطة بما قبلها وما بعدها من خطط قصيرة ومتوسطة ، توضح وتكشف عن ستراتيجية لتنمية وطنية بخصائص عراقية اي منطلقة من الامكانيات والمواد الطبيعية والبشرية الذاتية مستعينة وليس منعزلة عما يدور في عالم اليوم من تقدم علمي وتكنلوجيا ومعلوماتية حديثة وسريعة.

ونحن نخوض غمار التجربة الديمقراطية الجديدة لابد من ان نلمس تطبيق هذه التجربة في خطة التنمية الاقتصادية التي تضع اسسها المالية والمادية المناهج الاستثمارية السنوية وعلى اساس ان التقديرات المعتمدة في الموازنة يجب تحديدها في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية ولانها (الموازنة) ليست اداة محاسبية لتوضيح النفقات والايرادات العامة للدولة، انما هي اداة رئيسة من ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق الاهداف السياسة الاقتصادية.

فالميزانية تنطوي في مفهومها ضبط وقيادة الاهميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والاقليمية والمناطقية للبلد.

على ضوء هذا الفهم لهذا الموضوع وبقراءة مسؤولة لمواد الدستور الدائم التي تلقي الضوء على شكل التنمية الاقتصادية لحاضر ومستقبل العراق نتوصل اولاً الى ان وزارة التخطيط ووزارة المالية ليستا المسؤولتين عن وضع ستراتيجية وسياسة التنمية الاقتصادية حسب نصوص مواد الدستور الآتية.

١- المادة-٧٦- تقول ان رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والتخطيط جزء من هذه السياسة.

٢- المادة-٧٨- يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية:-

١- تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة

٢- اعداد مشروع الموازنة العامة والحسابات الختامية وخطط التنمية

٣- تؤسس بقانون هيأة عامة من خبراء الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات

٣- المادة-١٠٨- فقرة ٦- وضع مشروع الموازنة العامة.

المادة-١٠٩- النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات.

المادة-١١٠- فقرة ٢ تقوم الحكومة الاتحادية وحكومة الاقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة احدث تقنيات مبادىء السوق وتشجيع الاستثمار.

المادة١١١- الاختصاصات الآتية مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم فقرة٤- رسم سياسات التنمية والتخطيط العام.

فقرة-٥- رسم سياسات الصحة العامة بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات غير المرتبطة باقليم وتنظيم ذلك بقانون .

فمواد الدستور الجديد المذكورة اعلاه قد حسمت دستورياً (رسم سياسات ستراتيجية التنمية في العراق) بالسلطات الاتحادية والحكومة الاتحادية ومجلس الوزراء بما لايدع مجالاً للتدخل او الالتباس في هذا الشأن.

فدور وزارة التخطيط في تقرير رسم التنمية لا يتعدى ان يكون المنسق العام بين الوزارات الفنية والتنفيذية حين يتعلق الامر بشؤون تنفيذ المقررات والخطوات المتخذة.

اصبح واضحاً من تفسير نصوص مواد الدستور السابقة ان السلطة التشريعية قد وضعت تصوراتها في رسم صورة واقع ومستقبل العراق الاقتصادي وشكل التنمية على اساس القاسم المشترك للتيارات الفكرية اضافة الى المصادر الرسمية المسؤولة) تطرح تصوراتها على شكل :

١- ورقة اقتصادية فكرية

٢- ندوات اقتصادية

٣- بحوث وتقارير منشورة

٤- اجراءات وقرارات رسمية للحكومة والدولة وغيرها بما تشكل الاطار العام والمادة الاولية لمؤسسة وزارية تتحمل مسؤولية نقل الواقع الاقتصادي العراقي المادي والفكري المشوش والمرتبك منذ عقود قبل التغيير وبعده في فترة انتقالية ، تؤمن مستلزمات الحد الادنى لمسيرة تنمية اقتصادية وطنية بخصائص عراقية قادرة على رفع جميع المعوقات والكوابح القائمة التي تقوض الانطلاق والتي وردت في التقرير الاقتصادي المعد من الدكتور عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية.

في الهم الاقتصادي

التجاذب من أجل عطاء أفضل

حسام الساموك

كان انعقاد طاولة المدى المستديرة في جلستها الثانية عشرة يوم الثلاثاء الماضي ٢٣/ كانون الثاني، برهانا على أولوية التحاور وتلاقح الافكار، وصولا الى ما نصبو اليه من تصورات مشتركة تنهض بواقعنا الاقتصادي ،الذي يسعى الجميع -بالتأكيد -ليكون البلسم الشافي والسبيل الأوفق بما يلبي تلاشي همومنا وحل معاناتنا ويشفي جروحنا .

كان العنوان الذي التقى عنده (المتجاذبون) من أكاديميين وباحثين اقتصاديين ومشتغلين في شتى قطاعات الشأن الاقتصادي،ما أثار اهتمام كل الأجهزة والفعاليات المعنية بمشروع موازنة ٢٠٠٧ وما لها وما عليها من طروحات ونقدات واضافات متنوعة لستراتيجية الموازنة وروافد مواردها وحقول الانفاق فيها ،وبغض النظر عن قناعات أي من المشاركين في الطاولة ،كان الهم المسؤول رائد الجميع دونما ثمة احتمال -مجرد احتمال- في تطير أو امتعاض من فكرة أو وجهة نظر تبتعد أو حتى تتعارض مع قناعات أو توجهات آخرين .

لقد أنجز الباحثان ،الدكتور ماجد الصوري والدكتور ابراهيم الورد، أوراق عملهما عن الموازنة الجديدة ،حين انطلق الأول من واقع التطبيقات العملية ،واعتمد الثاني الجانب الأكاديمي،أعقبهما المعقبان،حيث اعتمدت المعقبة الاولى النهج الاكاديمي من موقع اهتمامها،وتابع المعقب الثاني السياقات العملية لتوجهات الموازنة وسياساتها المعتمدة . وتابع المشاركون- بشتى مشاربهم -البحثين وما تم من تعقيب على كل منهما، ليدلو كل منهم بدلوه وبحرارة عبرت عن الحرص البالغ على انجاز موازنة وطنية تلبي طموحهم واهتمامهم وما يتطلعون اليه من آليات ووسائل فاعلة وقادرة على تجاوز الأزمات المتفاقمة المهيمنة على أنشطتنا الاقتصادية واستئناف عجلة الانتاج في كل قطاعاتنا الصناعية والزراعية والخدمية على السواء .كيما تعيد البسمة على وجوه العراقيين بعد أن سعت عاديات الزمن لاغتيالها .

لقد استقطبت طاولتنا- بتواضع بالغ- اهتمام شرائح وقطاعات ومؤسسات عديدة، لتفلح في توصل بحوثها ومفردات مناقشاتها الى قراءة واقعية ومسؤولة لواقعنا الاقتصادي ومتطلبات ارساء بنيته المقبلة في ضوء تحقيق المصالح التي تنصف المواطن أولا واخيراً، وفق التعاطي المرن مع حقائق السوق القائمة ،وفي مقدمتها اعتماد منهجية اقتصاد السوق ،ولكن وفق آليات السلامة والأمان وبما يؤكد الشفافية ومصداقية التداول.

بهذه التوجهات المرنة في تحقق المنهجية المنصفة، وبما يلغي النيات المبيتة في اعتماد الاستحواذ والمناورة وسياقات الاستغفال والاحتكار سيئة الصيت،نسعى لأن تكون طاولتنا المستديرة منبرا فاعلا للتجاذب المسؤول.

الهند وباكستان تتفقان مع إيران على سعر للغاز

طهران / وكالات

اتفقت إيران مع كل من الهند وباكستان على صيغة سعرية للغاز الإيراني المقرر توريده عبر خط أنابيب يكلف سبعة مليارات دولار.

وقال نائب وزير النفط ورئيس فريق التفاوض الإيراني حجة الله غانمي فرد، إن الوفود الثلاثة سترفع نتائج التفاوض والموافقة على السعر إلى حكوماتها لإجراء مزيد من المناقشات.

وأضاف أن الحكومات أمامها شهر واحد لإعلان قرارها النهائي بشأن الاتفاق.

ولم يوضح المسؤول الإيراني تفاصيل الصيغة السعرية أو نطاق السعر الذي تم الاتفاق عليه لكنه أبدى أمله في أن تتخذ الإجراءات المتبقية فيما يتعلق بخط أنابيب الغاز بحلول نهاية حزيران إذا تم حل جميع المشاكل.

وكانت المحادثات الثلاثية قد بدأت في إيران منذ يوم الأربعاء الماضي بهدف التوصل إلى اتفاق على شروط العقد التي بدا أن أهمها هو السعر.

وعرضت إيران في آب سعرا يرتبط بسعر مزيج برنت في لندن بلغ نحو ثمانية دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في حين تريد نيودلهي أن يكون السعر ٤,٢٥ دولارات لكل مليون وحدة.

وعينت الدول الثلاث شركة "غافني كلين آند أسوشيتس" البريطانية في أيلول بعد فشلها في الاتفاق على سعر يرضي جميع الأطراف لكن الهند وباكستان رفضتا السعر الذي اقترحته الشركة الاستشارية في تشرين الثاني الماضي.

يشار إلى أن إيران تسيطر على ثاني أكبر احتياطيات الغاز في العالم بعد روسيا حيث تبلغ احتياطياتها منه نحو ٩٤٠ تريليون قدم مكعب، لكنها كانت بطيئة في تنمية صادراتها.

وتتدافع الاقتصاديات النامية في آسيا ومنها الهند وباكستان لإيجاد مصادر للطاقة لتغذية التوسع الصناعي. وتعطل خط الأنابيب منذ سنوات بسبب العداء بين الهند وباكستان، وفي الفترة الأخيرة بسبب معارضة الولايات المتحدة لبرنامج إيران النووي.

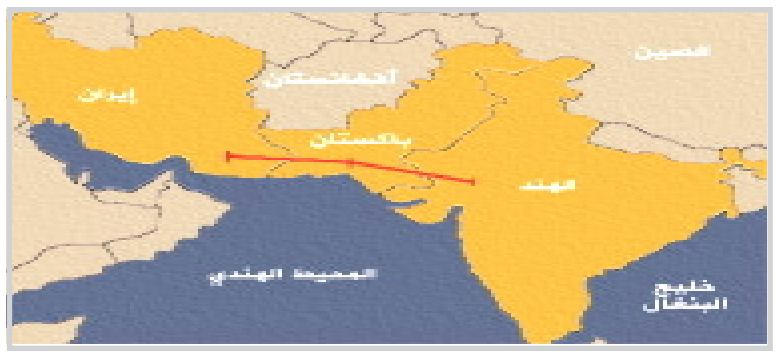

التخطيط تؤسس قاعدة بيانات ضخمة خاصة بالمنح المقدمة الى العراق

بغداد / نصير العوام

اعلنت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عن انشاء قاعدة بيانات ضخمة خاصة بالمنح المقدمة الى العراق من جميع الجهات المانحة.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة تمت مخاطبة جميع الوزارات ومجالس المحافظات لتزويدهم بالمشاريع المنفذة مع تلك الجهات وكلف تلك المشاريع واعدادها ونسب الانجاز لغرض حفظها في قاعدة البيانات . واشار المصدر الى ان قاعدة البيانات شملت الخطة الاستثمارية والقروض فضلا عن المنح لمعرفة المصروفات في كل قطاع من القطاعات،وعلى مستوى المحافظة الواحدة ومن المساعدات الداخلية والخارجية لغرض حفظ جميع المعلومات التي تخص المنح والقروض.

شركة نفط عراقية جديدة تسيطر على أكبر الحقول

بغداد / المدى

قال وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني إن بلاده ستضع أهم حقولها النفطية تحت سيطرة شركة نفط وطنية جديدة يمكنها دعوة شركات متعددة الجنسية للمساعدة في دعم الصادرات والإنتاج.

وأوضح أن سبعة وعشرين حقلا نفطيا ومن بينها الحقول العملاقة ستخصص لشركة النفط الوطنية.

وأكد الشهرستاني أن المحادثات العراقية مع الشركات الأجنبية بشأن العقود ستبدأ بعد موافقة البرلمان، مشيرا إلى إمكانية اختتام المفاوضات خلال أيام.

ولم يحدد الوزير زمنا محددا لذلك، لكنه عبر عن ثقته في اختتام المفاوضات بشأن هذا الأمر خلال أيام.

وكانت لجنة خاصة قد اتفقت الأسبوع الماضي على صيغة نهائية لمشروع قانون النفط تحدد القواعد التي سيتم على أساسها تقسيم الإيرادات وزيادة الإنتاج.

وقال المتحدث باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد إن مشروع القانون ينص على تشكيل لجنة اتحادية برئاسة رئيس الوزراء للإشراف على كل العقود ومراجعة الاتفاقات الحالية الموقعة في عهد الرئيس السابق صدام حسين أو الاتفاقات التي وقعتها الحكومة الكردية

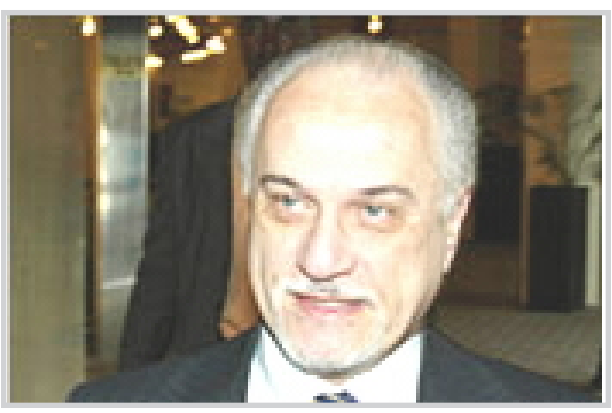

البنك الدولي يعقد مؤتمرا للاصلاح الاداري في أربيل

اربيل / المدى

استقبل السيد عثمان شواني وزير التخطيط في حكومة اقليم كوردستان وفدا من البنك الدولي. وفي لقاء جرى بحضور عدد من مستشاري الوزارة تم التباحث حول العلاقات بين البنك الدولي وحكومة اقليم كوردستان وكيفية توطيد هذه العلاقات ومسألة عقد المؤتمر للاصلاح الاداري الذي من المقرر ان يقيمه البنك الدولي.

واكد السيد وزير التخطيط ملاءمة اقليم كوردستان لتطبيق برنامج البنك الدولي لما فيه من الامن والاستقرار واستعداد حكومة اقليم كوردستان للمساهمة بتنفيذ المشاريع للبنك في مجال الاصلاح الاداري.

وابدى شواني استعداد حكومة اقليم كوردستان لتقديم الدعم للبنك الدولي بغرض انجاح برنامجه في العراق واقليم كوردستان. ودعا البنك الدولي لفتح فرع له في اقليم كوردستان اسوة بالدول ذات السلطة الفدرالية.

الركود العقاري بالإمارات قد يضر البورصات أواخر ٢٠٠٧

دبي/ وكالات

قال محللون إن انخفاضا متوقعا بنسبة ٢٥٪ في أسعار العقارات بدبي خلال عام ٢٠٠٨ قد يضر بأسواق المال الإماراتية اعتبارا من الربع الأخير من العام الحالي. وأضافوا أن الأسهم قد تتخلى عن أغلب مكاسبها من صعود في السوق في منتصف العام المقبل. وأشاروا إلى أن هذا التراجع سيأتي في ظل تدفق عقارات جديدة على السوق العقاري في دبي بما يخلق زيادة وافرة في المعروض لأول مرة منذ فتحت الإمارات قطاع العقارات بها أمام الاستثمار الأجنبي عام ٢٠٠٢, وأوضح المحللون أن المستثمرين يميلون عند اتخاذ قرارات بشأن استثمارات الأسهم إلى متابعة أسعار العقارات حيث تشكل الشركات العقارية نحو ٥٠٪ من القيمة السوقية للأسهم.

وكانت إحصائية قد أظهرت الشهر الحالي أن قيمة الاستثمارات العقارية في دولة الإمارات العربية تجاوزت ١,٤ تريليون درهم (٣٨١ مليار دولار) خلال عام ٢٠٠٦,